ليبيا تستعيد تمثالا أثريا مهربا من متحف أميركي



نخيل نيوز /متابعة

تمكنت ليبيا من استعادة تمثال أثري يعود إلى العصر البطلمي كان معروضا بمتحف أميركي، وذلك بعد عقود من تهريبه. وقالت وزارة الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية الليبية، في بيان، إنه "بعد مساع دبلوماسية، استعادت مصلحة الآثار تمثالا أثريا نُهب من مدينة طلميثة (شمال شرق البلاد) خلال الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)."

ويعود التمثال إلى العصر البطلمي (القرن الثالث قبل الميلاد)، وكان معروضا في متحف كليفلاند للفنون في ولاية أوهايو بالولايات المتحدة، وفق الوزارة، موضحة أن التمثال "تم استرداده استنادا إلى مذكرة التفاهم بين ليبيا وأميركا بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية،" الموقعة في الثالث والعشرين من فبراير 2018.

وقدم الجانب الليبي وثائق وأدلة علمية تثبت ملكية الدولة الليبية للتمثال الذي انتقل بشكل غير قانوني إلى السوق الفنية العالمية قبل استقراره في متحف كليفلاند الأميركي، وذلك قبل توقيع اتفاق رسمي بهذا الشأن، بحسب وكالة الأنباء الليبية (وال)، التي لم تذكر تاريخ عودة هذا التمثال إلى ليبيا، واكتفت بالإشارة إلى أن عملية نقله "ستجرى وفقا للبروتوكولات الأثرية والدولية،" مؤكدة في نفس الوقت أن استعادة هذا التمثال "يُعد انتصارا لجهود حماية التراث الوطني".

وأشارت الوزارة إلى أنه جرى توقيع "اتفاق رسمي بحضور رئيس مصلحة الآثار الليبية محمد الشكشوكي ومدير متحف كليفلاند وليام جريسوولد، يؤكد عودة ملكية التمثال إلى ليبيا، تمهيدا لنقله إلى أراضيها وفقا للبروتوكولات الأثرية والدولية المعتمدة."

وتضم ليبيا العديد من المواقع الأثرية التي تعود إلى الحضارات الإغريقية والرومانية والبيزنطية، ومنها مدن أثرية مثل طلميثة، التي كانت تُعرف في العصور القديمة باسم بطولمايس، وكانت إحدى مدن البنتابوليس الخمس التي أسسها اليونانيون في شمال أفريقيا.

وتعرضت العديد من الآثار الليبية للنهب والتهريب، خصوصا من مواقع أثرية مكشوفة مثل طلميثة، وذلك خلال الحرب العالمية الثانية وما تلاها من فترات اضطراب سياسي وضعف في الحماية المؤسسية. إذ فقدت ليبيا العشرات من القطع النادرة التي وجدت طريقها إلى متاحف ومجموعات خاصة حول العالم، سواء عبر التنقيب غير المشروع أو تجارة الآثار غير القانونية.

وكثّفت ليبيا خلال السنوات الأخيرة، جهودها لاستعادة آثارها المهربة، وشمل ذلك توقيع مذكرات تفاهم مع دول مثل الولايات المتحدة، والتي تتيح التعاون في مكافحة تهريب الممتلكات الثقافية واسترجاع القطع المسروقة أو المنقولة بطرق غير قانونية.